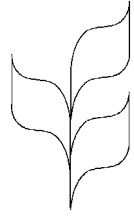


Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/8/21
19 January 2006

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع الثامن
كوريتيبيا، 20-31 مارس/آذار 2006
البند 22-4 من جدول الأعمال المؤقت*

الموارد المالية والآلية المالية (المادتان 20 و 21)

أولا - مقدمة

1- تلتزم الأطراف بموجب المادتين 20 و 21 من الاتفاقية، بالتعاون على توفير موارد مالية لمساندة تنفيذ الاتفاقية. وقد تعامل مؤتمر الأطراف مع مسألة الموارد المالية والآليات المالية كبنود دائم على جدول الأعمال بالنسبة في كل اجتماع من اجتماعاته العادية. وطلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في الفقرة 6 من المقرر 21/7 (الموارد المالية الإضافية) أن يواصل الجهود لتجميع وتوزيع معلومات التمويل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، من أجل رصد الوضع التمويلي، وتحديد الفجوات في الأنشطة التمويلية وإعداد البدائل. وقد قدمت التدابير التي اتخذها الأمين التنفيذي لتنفيذ هذا الطلب في مذكرة عن استعراض الموارد المالية والآلية المالية (UNEP/CBD/WG-RI/1/5)، قدمت لنظر الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية، في اجتماعه الأول المنعقد في مونتريال من 5 إلى 9 سبتمبر/أيلول 2005. وأوصى الفريق العامل بإجراء بحث متعمق للموارد المالية والآليات المالية في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، وقدم أيضا عدة بارامترات لإجراء هذا البحث المتعمق.

2- أعدت المذكرة الحالية وفقا لأحكام المقرر 21/7، الفقرة 6. ويصف القسم الثاني حالة التمويل الخارجي للتنوع البيولوجي باستعمال أحدث البيانات التي جمعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، وكذلك معلومات من التقارير الوطنية الثالثة ومن مصادر أخرى. ويحاول القسم الثالث تحديد الفجوات في أنشطة التمويل استنادا إلى التقارير الوطنية الثالثة والتطورات الأخيرة بشأن تمويل التنوع البيولوجي. ويقدم القسم الرابع عرضا عاما لخيارات التمويل التي تستكشفها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أو التي ما زالت قيد البحث والتطوير داخل المجتمع الدولي، ولا سيما ضمن عملية التمويل من أجل التنمية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتختتم المذكرة بتوصيات لنظر مؤتمر الأطراف.

ثانيا - حالة التمويل الخارجي للتنوع البيولوجي

3- إن معلومات المساندة المالية الخارجية لجهود التنوع البيولوجي في البلدان النامية تعتبر متوافرة بسهولة أكبر في هذه الفترة بين الدورات عنها في الماضي. وفيما يتعلق بالطلب المقدم من الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف، واصلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهودها لجمع المعونات الموجهة لتحقيق أهداف اتفاقيات ريو الثالث، وأبلغت عن عدد متزايد من المعاملات وتوقع المزيد من هذه المعاملات. وبدأت مؤسسات التمويل أيضا في إتاحة المعلومات للجمهور عن مشاريع التنوع البيولوجي من خلال المواقع الإلكترونية لكل منها، وقدمت عدة مواقع إلكترونية لهذه المنظمات اتجاهات تاريخية وتحليلات للتمويل المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويحتوي التقرير الوطني الثالث على قسم للموارد المالية، وقدمت ستة أطراف من البلدان المتقدمة بالفعل تقاريرها الوطنية الثالثة. ويبدو أن المعلومات من هذه المصادر المختلفة هي معلومات إضافية، وتميل إلى التأكيد على الاتجاهات العامة المتعلقة بتمويل التنوع البيولوجي.

4- تقدم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعتين من البيانات التمويلية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، حيث تعرف المجموعة الأولى مشاريع التنوع البيولوجي لتغطي المحميات الطبيعية والأعمال في المناطق المحيطة، بالإضافة إلى تدابير أخرى لحماية الأنواع المهددة أو الضعيفة وموائلها، ويشار إليها في بعض الأحيان باسم "مشاريع حفظ الدم النقي (pur

(*sang*)، وترد هذه المجموعة من البيانات في نشراتها العادية. وقد أفاد نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة OECD عن 2 370 التزاما لمشاريع "حفظ الدم النقي" في الفترة من 1992 إلى 2003، ويمكن ملاحظة ثلاث سمات مميزة فيها:

(أ) إن عدد مشاريع "حفظ الدم النقي" الممولة من خلال المساعدة الإنمائية زاد خلال التسعينيات، ويرجع ذلك جزئيا إلى تحسينات في مدى شمول قاعدة البيانات، واستمر هذا الاتجاه في أوائل القرن الحالي. وعلى العكس من ذلك، انخفض متوسط حجم هذه المشاريع خلال نفس الفترة؛

(ب) إن جزء المنح من المساعدة الإنمائية لمشاريع "حفظ الدم النقي" زاد بشكل مستمر منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ووصل إلى أعلى مستوى له في عام 1999. وبالرغم من حدوث تباطؤ في عام 2000، انتعشت المساعدة الإنمائية لمشاريع "حفظ الدم النقي" على أساس المنح في عام 2002، حين عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ولكنها ربما انخفضت إلى مستوى أدنى في عام 2003؛

(ج) إن المتوسطات المتحركة خلال السنوات الثلاث للمساعدة الإنمائية المقدمة "لمشاريع حفظ الدم النقي"، تشير إلى أن المساعدة الإنمائية لهذه المشاريع زادت في أوائل القرن الحالي، ويبدو أن هناك اتجاها نحو الانخفاض في عام 2003.

5- تشير المجموعة الثانية من بيانات منظمة OECD عن التنوع البيولوجي إلى المعونة الموجهة لتحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي باستعمال علامات ريو الثلاث، وتنتشر في إصدار منفصل للبيانات. ويحتوي نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة OECD، في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2005، على 7 943 التزاما تحت هذه الفئة من 19 بلدا قبل عام 2000، و 14 بلدا في عام 2001، و 16 بلدا في عام 2002، و 15 بلدا في عام 2003. وبالرغم من توقع استلام مزيد من التقارير من البلدان، فإن البيانات تقدم بالفعل سلاسل زمنية مليئة بالمعلومات عن تمويل التنوع البيولوجي من غالبية البلدان المتقدمة على مدى فترة طويلة.

6- إن البلدان المتقدمة البالغ عددها 15 بلدا والتي تتوافر عنها معلومات للفترة من 1998 إلى 2003، تشكل ما نسبته 53 في المئة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في عام 2003. وفي دراسة رائدة أصدرتها منظمة OECD عن الفترة 1998-2000، شكل مجموع المساعدة التي قدمتها هذه البلدان للتنوع البيولوجي 62٪ من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي المبلغ عنها. وقد انخفضت الأحجام المطلقة للمساعدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي من هذه البلدان الخمسة عشرة من 1998 إلى 2001، وانتعشت بشكل طفيف في علم 2002 ولكنها انخفضت في عام 2003. وكنسبة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من هذه البلدان، انخفضت نسبة المساعدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي من 2.45٪ في عام 1998 إلى 1٪ في عام 2003، مع حدوث بعض الانتعاش في عام 2002.

7- أتاحت الولايات المتحدة الأمريكية — التي ليست من بين البلدان الخمسة عشرة المذكورة أعلاه — أتاحت معلومات عن الدعم المالي للتنوع البيولوجي من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالوكالة الإنمائية الثنائية التابعة لها. وتشير المعلومات إلى حدوث زيادة منتظمة، من حيث الأحجام المطلقة، في المساعدة الأمريكية في مجال التنوع البيولوجي منذ عام 1998 ووصلت هذه المساعدة إلى أعلى مستوى لها في عام 2003. وزادت أيضا نسبة مشاريع التنوع البيولوجي من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية من 0.81 في المئة في عام 1999 إلى 1.02 في المئة في عام 2003. وقدم هذا البلد ما نسبته 24 في المئة من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في عام 2003، وفي دراسة رائدة أجرتها منظمة OECD عن الفترة 1998-2000، شكل هذا البلد ما نسبته 8 في المئة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المعلن عنها للمشاريع المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأشار تقريران وطنيان من ثلاثة تقارير مقدمة من البلدان المتقدمة إلى حدوث زيادة مستمرة في الدعم المالي للتنوع البيولوجي في الحقبة الماضية، ولكنه شهد انخفاض في هذا الدعم في عام 2003.

8- يمكن أيضا توليد معلومات إضافية ذات أهمية للسياسات، وذلك مثلا لدعم مناقشات السياسة حول الإدماج وأوجه التآزر وبالإضافة إلى التخصيص الأمثل للموارد. ويقاس مؤشر للإدماج، يعرف بأنه نسبة تمويل التنوع البيولوجي في قطاع ذي صلة، إلى مجموع التمويل المقدم للتنوع البيولوجي، يقاس أهمية التمويل القطاعي في مساندة أهداف التنوع البيولوجي. وباستخدام بيانات منظمة OECD بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الثاني 2005 المذكورة أعلاه، يمكن حساب مؤشر الإدماج لكل قطاع رئيسي أو قطاع فرعي. ويوجد حوالي 30 قطاعا أو قطاعا فرعيا للمساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية لأهداف التنوع البيولوجي، ولكن هناك ثمانية قطاعات فقط ذات أهمية لتمويل أهداف التنوع البيولوجي. ومؤشرات الإدماج لهذه القطاعات الثمانية هي: 31٪ لحماية البيئة العامة؛ 22٪ لإمدادات المياه والصرف الصحي؛ 15٪ للزراعة؛ 13٪ للغابات؛ 5٪ لمصايد الأسماك؛ 4٪ لأنشطة متعددة القطاعات مثل التنمية والإدارة الحضرية، والتنمية الريفية والتنمية البديلة؛ 3٪ للطاقة و 2٪ للنقل والتخزين. وشكلت مشاريع الحفظ المعروفة تقليديا 14 في المئة فقط من المعونة الموجهة لتحقيق أهداف الاتفاقية. ولم تظهر قطاعات أخرى، مثل السياحة، والتعليم، والصحة، والموارد المعدنية والتعدين، وقطاع الصناعة، لم تظهر بصورة بارزة بالعلاقة إلى مؤشر الإدماج.

9- يقدم نظام الإبلاغ من الدائنين التابع لمنظمة OECD بيانات عن السياسة البيئية والتنظيم والإدارة، وحماية المحيط الحيوي، وحفظ التنوع البيولوجي، وحفظ المواقع، ومنع/مكافحة الفيضانات، والتعليم/التدريب البيئي، والبحوث في مجال البيئة. وتظهر بيانات منظمة OECD بتاريخ 31 أكتوبر/تشرين الثاني 2005 المذكورة أعلاه التوزيع العام لتمويل التنوع البيولوجي بين هذه المجالات: 44٪ لحفظ التنوع البيولوجي، 44٪ للسياسة البيئية والتنظيم والإدارة، 4٪ للتعليم/التدريب البيئي، 2٪ لحماية المحيط الحيوي، 2٪ للبحوث في مجال البيئية، 1٪ لحفظ المواقع، و 0.48٪ لمنع/مكافحة الفيضانات.

10- إن مؤشر تآزر التنوع البيولوجي، الذي يعرف على أنه نسبة التمويل الموجه إلى تغير المناخ أو مكافحة التصحر بالإضافة إلى التنوع البيولوجي، إلى مجموع التمويل للتنوع البيولوجي، يقيس أهمية المسائل البيئية العالمية الأخرى في التشجيع على تمويل التنوع البيولوجي. وباستخدام بيانات منظمة OECD المذكورة أعلاه، يبلغ مؤشر تآزر التنوع البيولوجي وتغير المناخ 17 في المئة، ويبلغ كل من مؤشر تآزر التنوع البيولوجي والتصحر ومؤشر تآزر التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ 22 في المئة. وهذا يعني أن حوالي 40 في المئة من تمويل التنوع البيولوجي المعن عنه يتناول أيضا مسائل تغير المناخ أو التصحر، ويعتبر تشجيع أوجه التآزر بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر ذا أهمية لتعبئة موارد مالية من أجل مساندة تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي.

11- وفقا لقاعدة بيانات مشاريع البنك الدولي بتاريخ 10 أغسطس/آب 2005، فإن مساندة البنك للتنوع البيولوجي هي خليط من أدوات الإقراض العادية وموارد من المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) ومرفق البيئة العالمية (GEF). وبلغت موارد مرفق البيئة العالمية حوالي 20 في المئة من مجموع الدعم الذي قدمه البنك الدولي للتنوع البيولوجي، بينما بلغت موارد المؤسسة الإنمائية الدولية 30 في المئة. وتبين المتوسطات المتحركة لثلاث سنوات لتمويل البنك الدولي للتنوع البيولوجي منذ عام 1989 أن هذا الدعم وصل إلى أعلى مستوياته في عام 1994، ثم تراجع في عام 2001 وظل ينتعش باستمرار منذ ذلك الوقت، بالرغم من أن أقل تخصيصات السنوات الفردية كانت في عام 2003. وبجميع المقاييس، ظل البنك الدولي أحد المصادر الرئيسية للتمويل المتعدد الأطراف في مجال التنوع البيولوجي.

12- سجلت الإيرادات المجمعّة للمنظمات الدولية الرئيسية الخمس، بما في ذلك منظمة الحفظ الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، ومنظمة حفظ الطبيعة (Nature Conservancy)، والصندوق العالمي للطبيعة (WWF)، والمعهد العالمي للموارد، سجلت ما مجموعه 1.6 مليار دولار أمريكي في عام 1994، منها 773 مليون دولار أمريكي من الأفراد، و 96 مليون دولار أمريكي من الشركات و 270 مليون دولار أمريكي من المؤسسات. وبالرغم من أنه هذا يمثل نموا متواضعا بالمقارنة إلى الفترة السابقة، فقد أثبتت المنظمات الدولية ومنظمات الحفظ أنها قوة رئيسية ومقنعة في تعبئة الموارد الخاصة لمساندة تنفيذ الاتفاقية. ويبدو أن البلدان التي لديها بيئة سياسية تمكينية مؤاتية لعمليات وأنشطة هذه المنظمات، قد استفادت بدرجة كبيرة من موارد هذه المنظمات.

ثالثا - الفجوات في أنشطة التمويل

13- تم قياس الفجوات في أنشطة التمويل مقابل حجم احتياجات التمويل التي لم يتم الوفاء بها في إطار الاتفاقية، والتي تعتمد على احتياجات مقدرة بشكل موثوق ونفقات تمويلية مجمعة بدقة. وبالرغم من ذلك، فقد ظلت مصداقية مختلف تقديرات الاحتياجات قضية تثير الجدل، ولم يتم إعداد إحصاءات التمويل بدقة معقولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بحث الفجوات في أنشطة التمويل على نحو يمكن معه اشتقاق اتجاهات السياسة، وتنفيذ إجراء جديد، من أجل ضمان المستوى الأمثل لتمويل التنوع البيولوجي واستعمال هذا التمويل وضمن الاستدامة اللازمة.

14- يعتبر توافر معلومات دقيقة عن الإتاحة الجارية للموارد وتوزيع الموارد من أجل التنوع البيولوجي واتجاهات التدفقات، بالإضافة إلى أنماطها السابقة، يعتبر حيويا لأي قرارات رشيدة بصدد صياغة السياسات، والتخطيط والإدارة. ولم يكن هناك نقص في الجهود المبذولة لجمع وإعداد وترتيب وتلخيص المعلومات بخصوص تمويل التنوع البيولوجي في الماضي والحاضر. وتقدم البلدان المتقدمة والنامية معلومات عن نفقاتها وتمويلها للتنوع البيولوجي إلى أمانة الاتفاقية من خلال إجراءات الإبلاغ الوطني. وقد دعيت المؤسسات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف والوكالات الإنمائية العاملة في حقل التمويل، إلى تقديم هذه المعلومات من خلال مواقعها الإلكترونية. وعادة ما تحتوي التقارير السنوية للكثير من المنظمات الدولية ومنظمات الحفظ على معلومات عن توزيع مواردها. وقد اضطلعت منظمة OECD بجهود لإدماج اعتبارات التنوع البيولوجي في نظام إحصاءات المعونة الخاص لها. وأجرت عدة منظمات أيضا دراسات استقصائية خاصة لجمع البيانات، مثل المسح الذي قام به المركز العالمي لرصد الحفظ عن النفقات والموارد المالية الموجهة للمناطق المحمية، وكذلك الدراسات القطرية للتنوع البيولوجي التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من هذه الجهود، لا توجد حتى الآن صورة كاملة بشكل معقول عن الإنفاق والتمويل في الماضي والحاضر بمجال التنوع البيولوجي، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، ولم تحظ بالاعتراف الملائم منافع الحصول على صورة كاملة لنفقات وتمويل التنوع البيولوجي. وبحسب الأمر إلى استكشاف أفكار جديدة، مثل وضع حسابات قومية للتنوع البيولوجي وإجراء دراسات استقصائية منتظمة للتمويل، وذلك للوفاء بالحاجة على المدى الطويل إلى معلومات دقيقة وقياسية وقابلة للمقارنة وذات أهمية لوضع السياسات في مجال التمويل.

15- ولا شك أن إعداد تقديرات ملائمة لمتطلبات التمويل يمكن أن تعزز من إيصال رسائل التنوع البيولوجي إلى المانحين بالإضافة إلى أنها تساعد في تخطيط وصياغة السياسات بمجال التنوع البيولوجي. غير أن مؤتمر الأطراف لم يجر أي تقديرات لاحتياجات التمويل في الاتفاقية ومقرراتها. وكانت التقديرات الحالية المتاحة من جانب العمليات الدولية الأخرى قائمة على أساس الحاجة، ولم تراعى الطلب الفعلي المعن من خلال اقتراحات المشاريع أو البرامج أو من خلال اهتمامات مقدمي الأموال. وقد أوجدت عمليات تخطيط التنوع البيولوجي الوطنية فرصا للقيام بتقديرات جديدة لمتطلبات التمويل، وخرجت بعض البلدان بتقديرات عن متطلبات التمويل المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الوقت الراهن وفي المستقبل. ولكن معظم التقديرات الوطنية لا تمثل إلا انعكاسا لمفاهيم المشاريع المرتبطة بأهداف استراتيجية منشودة، ولا تنظر في قدرة الامتصاص

الوطنية والقدرة القائمة على التصدي لإدارة التنوع البيولوجي. ولم تكن هناك أي منهجيات وإجراءات محددة لإجراء تقييمات للمتطلبات من الموارد، أو أي تقديرات للموارد اللازمة لتمويل أنشطة التنوع البيولوجي في أفق زمني محدد.

16- هناك شواهد على وجود التزام مالي متزايد للتنوع البيولوجي يرتبط غالباً بحدث رفيع المستوى، على سبيل المثال، مؤتمر قمة تقدم فيه لرؤساء وطنيين الفرصة لإظهار مسؤوليتهم الدولية. وبالرغم من فوائد هذه الاجتماعات، لم يظهر التنوع البيولوجي بشكل ملائم في بعض مؤتمرات القمة، وبالتالي لم تتحقق تماماً إمكانية الاستفادة من هذه الاجتماعات. وقد استعرضت قضايا التنوع البيولوجي بشكل عريض للغاية في توافق آراء مونتييري الصادر عن المؤتمر الدولي بشأن التمويل للتنمية، وفي قمة الجمعية العامة بشأن تمويل التنمية المنعقد في 14 سبتمبر/أيلول 2005 في نيويورك. وفي مؤتمر قمة الدول الثماني المنعقد في غلين إيغلز في عام 2005، كان تغير المناخ موضوعاً رئيسياً للبحث، ونوقشت فيه التزامات مالية دولية ضخمة. وترغب قمة الثماني إلى تكريس اهتمامها في المستقبل على تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام 2010 المعتمد في مؤتمر القمة العالمي بشأن التنمية المستدامة من جانب رؤساء الدول والحكومات البالغ عددهم 110 رئيساً، وأعاد التأكيد على ذلك رؤساء الدول أو الحكومات البالغ عددهم 154 رئيساً في مؤتمر القمة لعام 2005.

17- إن تعبئة الموارد المالية من خلال المنظمات الدولية ومنظمات الحفظ، من الأفراد والشركات والمؤسسات في العالم المتقدم تمثل جزءاً مهماً ومستقراً من المساندة العالمية لأنشطة التنوع البيولوجي في الدول النامية. وقد أثبتت المنظمات الدولية ومنظمات الحفظ أنها ليست أداة فعالة لجمع التبرعات الخاصة المتفرقة من البلدان المتقدمة فحسب، بل أنها تساهم أيضاً في شرح أسباب شواغل التنوع البيولوجي وحشد الدعم السياسي لأنشطة التنوع البيولوجي في كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء. وعلى عكس الوكالات الإنمائية، ذات الأولويات شديدة التغير، فإن كثيراً من هذه المنظمات لديها جدول أعمال للتنوع البيولوجي والمجالات ذات الصلة، ويمكن أن يساعد تركيزها وتفانيها للتنوع البيولوجي على ضمان تدفق مستقر للموارد الخاصة لأنشطة التنوع البيولوجي. وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم المنظمات الدولية ومنظمات الحفظ ركزت أنشطتها في حوالي 40 بلداً نامياً، وحوالي 30 بلداً نامياً، كثير منها من أقل البلدان نمواً أو الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي لم تستد من تمويل القطاع الخاص المهم لتنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية. وغالباً ما تعتبر البيانات السياسية التمكينية والاعتراف العلمي لحالة التنوع البيولوجي في البلدان المستضيفة عناصر رئيسية في التأثير على توزيع هذه المنظمات للموارد الخاصة. ويمكن أن يعزز مرفق البيئة العالمية، ووكالاته التنفيذية/المنفذة، من خلال جزء كبير من مواردهم الموجهة إلى التنوع البيولوجي، يمكن أن يعزز دورها في تعزيز الإشراف الفعال للقطاع الخاص والتشجيع على النهج الابتكارية لتنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية.

18- إن التخصيص الدولي الحالي لأموال التنوع البيولوجي يحدد أساساً بأفضليات المنظمات المعنية وتفهمها لقضايا التنوع البيولوجي وكذلك بالمعارف العلمية المتوافرة في مجالات معينة. وقد استعملت بعض الصكوك الدولية كمراجع، مثل دليل الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية التابع للاتفاقية رامسار، ومواقع التراث العالمي المنشأة في إطار اتفاقية التراث العالمي، ومحميات المحيط الحيوي تحت رعاية اليونسكو، والأقاليم العالمية 200 التي أعدها علماء في الصندوق العالمي للطبيعة، والمناطق الساخنة ذات التنوع البيولوجي الشديد التي ترعاها المنظمة الدولية للحفظ. ولا يوجد إطار موحد لإرشاد التوزيع القطاعي أو الجغرافي أو المشترك بين القطاعات لمشاريع أو برامج التنوع البيولوجي. وكما ورد وصفه في القسم الثاني، الفقرتان 9 و 10 أعلاه، ارتبط حوالي 69 في المئة من التمويل الخارجي للتنوع البيولوجي بمشاريع أو برامج اقتصادية قطاعية، وانفق 14 في المئة على حفظ التنوع البيولوجي، و14 في المئة أخرى على السياسة والتنظيم والإدارة، و 1.24 في المئة على التعليم والتدريب و 0.6 في المئة على البحوث. ويظهر نمط توزيع التمويل هذا الحاجة إلى مزيد من التخصيص الأمثل لأموال التنوع البيولوجي العالمي.

19- ويتطلب التوافر المحدود للموارد المالية وضع تسلسل وأولويات سليمة تتسم بالعناية. وبعبارة أخرى، ينبغي إيجاد سياسة واضحة لتوزيع التدخلات في أنشطة التنوع البيولوجي. غير أن المعايير العلمية والمعايير الاجتماعية-الاقتصادية الحالية، والمعايير الوطنية والمعايير الدولية لا تكون متنسقة دائماً، ولم تعد معايير موحدة ومتفق عليها لتسلسل الأنشطة ووضع أولويات تدخلات التنوع البيولوجي. وعندما ينطوي الأمر على إجراء موازنات أو مبادلات ضرورية، تنشأ دائماً تخمينات ومجادلات حول اختيار مشاريع التنوع البيولوجي التي يجب تمويلها. وعلاوة على ذلك، فإن أولويات التنوع البيولوجي الوطني والغايات والأهداف الوطنية لم توضع في الغالب بطريقة قابلة للمقارنة ومتسقة ومحددة بفترة زمنية وكمية بحيث يمكن تحويلها إلى عناصر مفيدة لأي نظام لتخصيص الموارد المالية. وعلى المستوى الدولي، تعالج النظم الإيكولوجية والمناطق الأحيائية في الغالب بطريقة مفتتة ومنعزلة، ولم تحظ ببحث هيكلي لتسلسل الأنشطة ووضع الأولويات عبر النظم الإيكولوجية والمناطق الأحيائية المختلفة.

20- حتى الآن، أجرت جميع البلدان النامية تقريباً تقييمات للتنوع البيولوجي من خلال عملية الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ونشرت معظم البلدان استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية على مواقعها الإلكترونية/أو على الموقع الإلكتروني لأمانة الاتفاقية، وقدمت نتائج التقييم إلى مجتمع المانحين الدوليين. غير أن التقييمات الوطنية للتنوع البيولوجي تم تمويلها حصرياً تقريباً من منظمة تمويل واحدة، ولم تشارك معظم المنظمات المانحة فيها بالكاد. وبدلاً من ذلك، أجرت كثير من المنظمات المانحة تقييماتها الخاصة، غالباً في إطار وضع خطط عمل بيئية وطنية، واستراتيجيات الحد من

الفقر، والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وكذلك وثائق سياسة التنمية القطاعية. وبالتالي، ظلت الأنشطة ذات الأولوية المحددة في كثير من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ظلت بمنأى عن التمويل الخارجي.

21- أخذت منظمات التمويل الدولية عناصر الأداء في الحسبان بشكل متزايد عند تخصيص مواردها المالية، وذلك من أجل ضمان المساءلة المالية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد. وتستند عناصر الأداء في الغالب على حفاظها التمويلية الخاصة للتنوع البيولوجي، وحافظات المشاريع البيئية في المنظمات ذات الصلة والتقييمات البيئية والاجتماعية-الاقتصادية العامة. وهذه المقاييس نادرا ما يتم مضاهاتها مع الأداء العام للبلدان في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وفي بعض الحالات، فإن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية يمكن أن يتحقق حتى في سياق اجتماعي-اقتصادي معاكس، ووجود مؤسسات اجتماعية-اقتصادية قوية في قطاعات أخرى، لا سيما في القطاعات التي قد تحدث تأثيرات ضارة على التنوع البيولوجي، قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين أداء التنوع البيولوجي.

22- في عينة لاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بلغت 88 عينة، كرس نصفها فقط قسما منفصلا للمسائل المالية، ولم يعالج ربع هذه الخطط البعد المالي على الإطلاق. ولم تجر 55 في المئة من استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، تقديرا للتكاليف، وقدم 60 في المئة فقط من العينات الباقية البالغة 45، قدم بيان بالأثر المالية مدعوما بشرح للأنشطة المتوقعة. وبينما اعترف ثلاثة أرباع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي بالحاجة لتعبئة الموارد المحلية، لا سيما من خلال الميزانيات الوطنية لمساندة أنشطة التنوع البيولوجي المزمعة، لم يذكر ربع العينات الموارد الوطنية كوسيلة لتمويل مشاريع التنوع البيولوجي. ولم يحتو إلا 35 في المئة من الخطط توقعات بالدعم المالي من مرفق البيئة العالمية، ولكن 85 في المئة توقع تزايد التعاون المالي مع المانحين الثنائيين والإقليميين ومتعددي الأطراف والوكالات التابعة لهم. ولم يستكشف 28 في المئة من جميع العينات خيارات تمويلية أخرى، ولم تشرح العينات المتبقية دورا واضحا لمصادر التمويل الأخرى. ويبدو أن الفجوات المكتشفة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي قد تأكدت بالمعلومات من التقارير الوطنية الثالثة. ومن بين التقارير الثلاثين التي تم تسلمها حتى الآن، أشار ثلثان أن أيًا من الإجراءات الضريبية لم يستحدث لدعم أنشطة التنوع البيولوجي، ولم يجر 90 في المئة منها أي استعراض للميزانيات الوطنية والسياسات النقدية بالعلاقة إلى التنوع البيولوجي. وبصفة عامة، هناك افتقار واضح إلى وجود أهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل تتعلق بتعبئة الموارد، وكشوف جرد لجميع آليات تعبئة الموارد المتاحة لدى الحكومة، وجهود لفهم وتحليل عمليات تعبئة الموارد في الوقت الراهن وفي الماضي.

23- وضعت بلدان كثيرة قائمة بالمشاريع مع توقع الحصول على دعم مالي، ولكن إمكانية التطبيق السياسية وتحقيق اتفاق عام بشأن خيارات تعبئة الموارد عموما لم تدرس، حتى بالنسبة للتدخلات ذات الأولويات المحددة وطنيا للتنوع البيولوجي الواردة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. فعندما تمر فكرة مشروع من خلال عملية التقييم الأولي من جانب المنظمات المانحة قبل مواصلة تطويرها، تكون الخيارات المالية المعتمدة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي إما غير متوافرة أو لا تكون متاحة في الوقت المناسب. وأصبح ذلك عاملا مهما في إحداث التأخيرات في إعداد المشاريع وتنفيذها وإلغائها في نهاية الأمر. وعلاوة على ذلك، هناك عدم تماثل بين توقعات المستفيدين من المشروع بشأن التمويل الطويل الأجل الخارجي وتوقعات الجهات المانحة من أن منافع المشروع يمكن أن تستمر تلقائيا بعد انتهاء الدعم المالي الخارجي.

رابعاً - الخيارات

26- يثير وجود فجوات في أنشطة التمويل ابتكارات في تمويل التنوع البيولوجي قد تتجاوز السيناريو القائل بأن العمل يسير بصورة طبيعية كالمعتاد. ويمكن ملء بعض الفجوات بجهود إضافية تبذل في الاتجاه الحالي لتمويل التنوع البيولوجي، بينما يحتاج البعض الآخر لحلول أكثر تنظيماً تصمم على أساس تصورات طويلة الأجل. وفيما يلي عشرة أمثلة عن الخيارات المحتملة للتخفيف من الفجوات في خيارات التمويل:

- (أ) تقييم متطلبات الموارد لتنفيذ الاتفاقية على المستويين الوطني والدولي؛
- (ب) إنشاء حساب مالي للتنوع البيولوجي على المستوى الوطني وإجراء عمليات مسح منتظم للتنوع البيولوجي على المستوى الدولي؛
- (ج) استغلال الفرص المحتملة الناشئة عن الآليات المالية الابتكارية؛
- (د) تشجيع الحصول على الموارد المالية الخاصة واستخدامها؛
- (هـ) توفير إطار عالمي لإرشاد تخصيص الموارد للتنوع البيولوجي؛
- (و) اعتماد معايير مشتركة لترتيب ووضع أولويات أنشطة التنوع البيولوجي؛
- (ز) إجراء تقييمات وطنية مشتركة للتنوع البيولوجي؛
- (ح) وضع مقاييس موحدة لأداء التنوع البيولوجي؛

(ط) تعزيز إمكانية تطبيق الخيارات لتمويل التنوع البيولوجي من الوجهة السياسية وتحقيق الاتفاق العام على تلك الخيارات؛

(ي) إعداد استراتيجيات لتعبئة الموارد على المستويين الوطني والدولي.

24- وتشمل مختلف الآليات المالية أو الخيارات المقدمة في الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي ما يلي:

: صندوق مالي خاص، صندوق (حفظ) التنوع البيولوجي، صناديق التأمين الإيكولوجي، بنك إيكولوجي برأسمال من الضرائب والمخصصات الإيكولوجية؛

: فوائد ضريبية وحوافز أخرى للتبرعات الموجهة نحو حفظ التنوع البيولوجي، حوافز ضريبية للشركات الخاصة التي تمول مشاريع التنوع البيولوجي، فرض ضرائب على استغلال الموارد الطبيعية، أو فرض رسوم على الشركات المستخدمة لموارد التنوع البيولوجي، مثل الغابات ومصايد الأسماك، وضرائب المطارات، وإتاوات من الحياة البرية، والحراجة، وصناعات صيد الأسماك؛

: وضع وتحسين أسعار التنوع البيولوجي وأسواقه، والدخول من خصخصة الممتلكات بما في ذلك بنود التنوع البيولوجي، وتعزيز أوجه التآزر الحالية بين البرامج الوطنية (التمويل المشترك)، ونظام لإعادة الإيرادات المتولدة في المنتزهات (السياحة) إلى نظام المناطق المحمية، وإعادة نسبة من الرسوم المدفوعة للحصول على تراخيص صيد الأسماك وتصاريح صيد الحيوانات، إعادتها إلى أنشطة الحفظ؛

: غرامات وتعويضات من الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي وغرامات على التلوث، تراخيص البيع والفوائد المشابهة، تراخيص الرعي، أدون التعدين، وتراخيص وأدون السياحة؛

: الدفع مقابل الاستفادة بالخدمات البيئية، أنشطة التنقيب البيولوجي، المبيعات التجارية للأخشاب المستدامة، رسوم دخول المناطق المحمية ورسوم الاستعمال؛

: وضع اتفاقات شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وترتيبات الكفالة في قطاع الأعمال، والمؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث، ونوادي العضوية في مجال الحفظ، وصناديق المنشآت، واعتماد حملة إعلامية للمنتزهات؛

: الجمعيات الخيرية، المنح من المنظمات الاجتماعية والشركات والأفراد؛

: المنظمات المحلية غير الحكومية، الميزانيات المحلية، صناديق التنمية وصناديق التنوع البيولوجي المحلية، وضع برامج القروض المتناهية الصغر؛

: تحويل الديون ومبادلة الديون لتمويل حماية الطبيعة وآليات السوق التابعة لبروتوكول كيوتو.

25- خضعت خيارات التمويل أيضا لمناقشات كثيفة في إطار لجنة التنمية المستدامة منذ إنشائها. وبالرغم من أن هذه المناقشات لم تصل إلى نتيجة حاسمة، فإن بعض الأفكار والمفاهيم الخاصة بآليات التمويل المختلفة ما زالت ذات أهمية وتقدم معلومات منها:

: الصناديق البيئية أو صناديق التنوع البيولوجي في صورة مؤسسات، وصناديق استئمانية، والمنح، أو مرافق إعطاء المنح، ورؤوس الأموال الاستثمارية، والإصلاح المالي للحد من الاستخلاص والحصاد المفرط للموارد الوطنية و/أو تعبئة موارد مالية ضخمة للتنوع البيولوجي في الميزانيات الحكومية؛

: براءات اختراع التنوع البيولوجي، حقوق الملكية، ملكية الأراضي، حقوق الملكية المشتركة، الامتيازات طويلة الأجل؛

: رسوم التنقيب، تسعير التكلفة الكلية، وتسعير الوظائف الإيكولوجية؛

: دعم حماية الموئل، ضرائب امتيازات الغابات؛

: فرض ضرائب بيئية على الترفيه والاستهلاك، واستنفاد الموارد والتلوث، مثل ضرائب التلوث، وضرائب الموارد الطبيعية ونظم الاتجار بالانبعاثات، تخفيض الضرائب المشوهة، والضرائب التمييزية لاستخدام الأراضي، وتخفيض وإزالة الدعم المضر للبيئة المقدمة إلى الوقود الأحفوري، والطاقة، والزراعة، والمياه ومبيدات الآفات، ضمن أشياء أخرى؛

: رسوم على إزالة الغابات، والتلوث، ورسوم الانبعاثات ورسوم النفايات السائلة، ورسوم الموقع البيئي؛

: رسوم التلقيح البيولوجي، رسوم السياحة الإيكولوجية، رسوم السياحة العلمية، الصناديق الإيكولوجية، لصق العلامات الإيكولوجية، رسوم مستجمعات المياه، وقروض إعادة التحريج القابلة للتداول، وحوافز إعادة التوطين، وحقوق التنمية القابلة للتداول، وقروض التزامات حماية الغابات القابلة للتداول، والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص في التنوع البيولوجي، والسندات البيئية، وموازنات التنوع البيولوجي، ومبادلة الديون لتمويل حماية البيئة التي تحول الدين الرسمي أو التجاري للبلدان النامية إلى تمويل للتنوع البيولوجي، وآلية التنمية النظيفة، والضريبة الدولية على النقل الجوي أو رسم استعمال النقل الجوي، وضرائب الكربون الدولية على وقود الطاقة، والضريبة الدولية على معاملات النقد الأجنبي، التي شجعت في البداية لأثرها المهدئ على المضاربة في الأسواق المالية.

26- واستجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة، بدأت منظمات دولية وحكومات كثيرة في استكشاف آليات ابتكارية للتمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك أمانة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحكومات المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وأسبانيا، والبرازيل وتشيلي. وتعتبر المناقشات بشأن تمويل السلع العالمية العامة أكثر أهمية للتنوع البيولوجي، وتشمل الخيارات المطروحة ما يلي:

(أ) مرفق التمويل الدولي الذي صمم كآلية تمويل مؤقتة تعمل على تقديم التزامات ملزمة قانونيا طويلة الأجل من الحكومات المانحة في؛

(ب) منح حقوق سحب خاصة (SDRs) أو إنشاء حقوق سحب خاصة جديدة؛

: الضريبة البيئية العالمية (ضريبة الكربون)، "ضريبة" توبين" على معاملات النقد، ضريبة المعاملات المالية العامة، الضريبة الدولية لوقود الطيران أو ضريبة الكيروسين، ضريبة التلويث البحري، ضريبة على مبيعات الأسلحة، ضرائب على الاتصالات الدولية وعاوين البريد الإلكتروني، والإنترنت أو ضريبة "البيانات"، والضرائب الزائدة على أرباح الشركات متعددة الجنسيات وعلى القيمة المضافة أو ضريبة الدخل، ورسوم على تذاكر الركاب والشحن، وضريبة انبعاثات الطائرات؛

(د) المساهمات الطوعية: منح خاصة، إضافات على الفواتير العادية، إجراءات ضريبية، اليانصيب العالمي/سندات عالمية ممتازة، وصناديق الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)؛

(هـ) الضمانات العامة؛

(و) التحويلات.

27- أن التوافر الواسع للأفكار الجديدة والابتكارية بغية إيجاد موارد مالية إضافية يمكن أن يشمل فرصا جديدة لتمويل التنوع البيولوجي، ولكن هذه المفاهيم تحتاج إلى أن تدرس بعناية في ضوء أحكام الاتفاقية. وتحدد المادتان 20 و 21 من الاتفاقية عدة خصائص للتمويل بالنسبة لبحث الموارد المالية الجديدة والإضافية:

(أ) طبيعة الموارد المالية الجديدة والإضافية؛

(ب) مدى كفاية الأموال وإمكانية التنبؤ بها وتدفقها في الوقت المناسب؛

(ج) تقاسم الأعباء؛

(د) نظام ديمقراطي وشفاف لحسن الإدارة التشغيلية.

ويمكن صياغة مجموعة كاملة من الخيارات من خلال إجراء استعراض متعمق للموارد المالية والآليات المقترحة من جانب الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية.

خامسا - توصيات

28- يدعى مؤتمر الأطراف إلى النظر في التوصيات التالية بالإضافة إلى التوصية 4/1، الصادرة عن الاجتماع الأول للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية (UNEP/CBD/COP/8/4, annex):

"بعلامات ريو" الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفها أداة مفيدة لتوليد معلومات تمويلية لجميع الأطراف والحكومات المعنية على المشاركة في تنفيذ وتحسين علامات ريو الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

إجراء استعراض لعلامات ريو الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالاقتران مع الاستعراض المتعمق للموارد المالية والآليات المالية في الاجتماع الثاني للفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني باستعراض تنفيذ الاتفاقية؛

إلى الأمين التنفيذي الاستمرار في تحديث المعلومات عن أنشطة التمويل وموارد التمويل من أجل التنفيذ الفعال للأهداف الثلاثة لجميع المؤسسات المالية المعنية، بما في ذلك مجموعة مؤسسات البنك الدولي والبنوك الإنمائية الإقليمية، إلى تزويد الأمين التنفيذي بهذه المعلومات.
